

6- البحث السادس

الغزالي و الموافقات

. حضور ومساهمة . مقارنة أولية

للدكتور ابراهيم بورشاشن

مقدمة :

لا بد من الإشارة إلى أنه ما كان للتفكير الفقهي أن ينتج النظر المقاصدي لو لم يبلغ درجة من التجريد والنضج تؤهله لذلك، درجة تربو على العقل الذي أنتج أصول الفقه، رغم أن بذور المقاصد توجد فيه. وعندما نتحدث عن الشاطبي فنحن نتحدث عن رجل فقيه ومفكر استطاع أن يصطنع لنفسه أدوات للتفكير غير مألوفة أهلته لإبداع علم جديد سيطلق عليه فيما بعد اسم "علم المقاصد". ولقد كان الرجل واعيا بهذا الأمر فتحدث في مستهل كتابه الموافقات عن أن ما كتبه "...قد صار علما من جملة العلوم..." وأنه "...ما ألف في العلوم الشرعية.... على منواله" وأن "...وجه الاختراع فيه والابتكار معلم بارز.

إننا نعرف في تاريخ العلوم أن نشأة العلوم ليست نشأة اعتباطية بل تخضع لمنطق صارم، فلا ينشأ علم إلا عندما تطرح أسئلة جديدة تعجز العلوم السابقة عن الجواب عنها، والسؤال الذي يجب طرحه : ما الأسئلة التي طرحها العصر وعجز علم أصول الفقه عن الإجابة عنها فجاء العلم الجديد لتقديم أجوبة عنها؟

ليس الغرض من هذا العرض الإجابة عن هذا السؤال وإن كنا نعتبر أنه سؤال هام، لكن نقول : لقد نشأ علم المقاصد في أحضان علم أصول الفقه ثم انفصل عنه؛ لقد جاء الشاطبي للقضايا التي عالجها العلم القديم وقدم لها

معالجة فريدة تستجيب للمنطق العملي الأخلاقي أكثر من وفائها للمنطق النظري المجرد، واستوعب إشكالات الأصول في أفق خدمة هدفه من الكتاب وهو تقليص مساحة الظن وتقرير القطع فيه ورفع الخلاف في الشريعة. ومن هنا يمكن القول إن علم المقاصد قد قطع مع علم أصول الفقه بمعنى أنه استوعبه فأصبح خادما له وأصبح أصول الفقه حالة جزئية من حالات علم المقاصد الذي هو نظر في الكليات وهو ما ينسجم مع إحساس الشاطبي القوي باختراعه الجديد الذي لم يصرح له باسم ولمح إليه، ومن أكبر الأدلة على قولنا إن الشاطبي في الموافقات يشير إلى علم الأصول وكأنه علم خارج عما يتحدث عنه أنه بعد حديثه عن فرض الكفاية وتأكيد أنه الأثم عند تركه هو المؤهل له يقول: "وبالجملة فالأمر في هذا المعنى واضح وباقي البحث في المسألة موكل إلى علم الأصول" ج1 ص283. وعندما يطرح إشكال تكليف ما لا يطاق وتكليف ما لا قصد له ويثير قضية السكران يقول: "قد أجيب عنه في أصول الفقه" 238.

لكن مع هذا الوعي باستقلال علمه وجدته لسنا ندري لماذا لم يختار الشاطبي لهذا العلم اسما ويحدد علاقته بالأصول؟؟ هل لأنه لم يتميز له موضوعه ويتفرد، مع العلم أن مفهوم المقاصد ظل مفهوما غامضا اختلف في تحديده وزاد من غموضه تعدد التعاريف له، ونحن نعلم أن من شروط العلم أن يكون له موضوع محدد مجرد؟ هل لأن الشاطبي لم يتميز له منهج هذا العلم ويؤسس له رغم تصريحه بأهمية الاستقراء في النظر الكلي؟ هل لأن الشبكة المفاهيمية التي تنقل العلم من الذات المتمركزة على نفسها إلى ذات إستيمية موضوعية ظلت تتأرجح عنده بين النظر الشرعي والنظر الفلسفي ولم تستو على سوقها بشكل موضوعي؟ أم أن من شروط العلم أن يصفى حساباته مع النزعات العملية ويتخلص خلوصا نظريا وهو ما لم يكن في مكنة علم المقاصد

أن يحققه لطابعه الأخلاقي – العملي؟ إن هذه الأسئلة المهمة في نظرنا تحتاج أن تفرد بنظر خاص ليس هاهنا موضعه.

ونترك السؤال أيضا عن الأسئلة التي طرحها العصر وإن كان العنوان الأول للكتاب "عنوان التعريف بأسرار التكليف" وكذا العنوان الثاني "الموافقات" يوحيان به مسجلين ملاحظة هاهنا وهي ما دلالة حضور مفهوم أو كلمة السر في العنوان الأول للكتاب؟ هل تحيل هذه الكلمة إلى الحقل الدلالي الفقهي كما نجد عند الدبوسي الحنفي في كتابه القيم "الأسرار في الأصول والفروع" والذي ذكره ابن العربي في كتابه سراج المريدين واحتفى به احتفاء كبيرا أم تحيل هذه الكلمة إلى الحقل الصوفي كما أسس له الغزالي والذي يعني هذه المعرفة اللدنية التي يكشف عنها هذا النور الذي "يظهر في القلب عند تطهيره وتركيبته من صفاته المذمومة" كما يقول الغزالي في الإحياء ج1 ص 30، أم أنه يحيل إلى الحقل الفلسفي إذا نحن استحضرنّا أسرار الحكمة المشرقية للشيخ الرئيس وقارناها على الخصوص بـ "الأسرار التكليفية المتعلقة بهذه الشريعة الحنيفية" عند الشاطبي؟ على أي فالأسرار هي إشارات خفية إلى دقائق لها وجوه معتبرة، وكتاب الموافقات مليء بهذه الأسرار التكليفية التي رفعها الشاطبي إلى مستوى السبار التي نرجع إليه لرفع الخلاف الذي هو مقصود الشرع كما قرر من قبل ابن رشد في بداية المجتهد وهو ما يدل عليه دلالة صريحة العنوان الأخير الذي استقر عليه الكتاب والذي يحمل معاني "الوفاق والتوفيق" ص11 خاصة مع فقد الناس الدليل وسقوطهم في حيرة من أمرهم كما يصرح الشاطبي نفسه...

سنترك هذه الأسئلة التي نعتبرها أسئلة مهمة لا تبعد كثيرا عن موضوعنا ونتجه إلى الحديث عن الملهمين الكبار للشاطبي والمرجعيات التي أطرت تفكيره وحكمت نسقه العلمي في الموافقات.

إن وراء كل مفكر كبير شيوخ كبار لقيهم أو لم يلق أشخاصهم، ونعد من هؤلاء الذين تتلمذ لهم الشاطبي أبو حامد الغزالي لاعتبارات نذكرها في عرضنا هذا، فقد قدم الغزالي للشاطبي الإطار العام الذي تحرك فيه فأنشأ هذا العلم الجديد الذي سيصبح اللسان المعاصر للمسلمين منذ أن اعتنى به نظاماً من طرف أحد تلاميذ الشاطبي في "بيل المني من الموافقات" إلى محمد عبده الذي نبه على خطره الكبير إلى الطاهر بن عاشور والأستاذ علال الفاسي اللذان مكنا له في الدرس الجامعي، والجدير بالملاحظة هاهنا أنه لم يحضر علم من أعلام الفكر الإسلامي في موافقات الشاطبي حضور أبي حامد الغزالي،

فما دلالة هذا الحضور؟

ذلك هو مرمى هذا البحث والغرض الذي يقصده.
والفرضية التي ندافع عليها هاهنا هي أن الغزالي ساهم في تشكيل علم المقاصد عند الشاطبي من خلال الموجهات الصوفية والفلسفية والأصولية التي استفادها أبو إسحاق الشاطبي من متن أبي حامد.
فكيف ظل الغزالي موجهاً للفكر الأندلسي؟
وكيف حضر في الموافقات؟
وكيف ساهم في تشكيل خطاب المقاصد عند الشاطبي؟
ثلاث جمل سنحرص على تقديم عناصر أجوبة عنها في عرضنا :

1 _ الغزالي معلم الأندلس

منذ أن تم ترسيم فكر الغزالي مع الموحدين بعد المحنة التي مر بها مع المرابطين والفكر الموسوعي لأبي حامد يمتد ويلج ميادين عديدة في الفكر الأندلسي، بل يمكن القول إن الغزالي ساهم في تشكيل الفكر الأندلسي فلسفة وصوفية وفقها مقاصدياً. يقول ابن طوملوس: "ثم لم تكن تمتد الأيام إلا قليلاً

وجاء الله بالإمام المهدي رضي الله عنه فبان به للناس ما كانوا قد تحيوا فيه، وندب الناس إلى قراءة كتب الغزالي رحمه الله، وعرف من مذهبه أنه يوافقهم. فأخذ الناس في قراءتها... ولم يبق في هذه الجهات من لم يغلب عليه حب كتب الغزالي، إلا من غلب عليه إفراط الجمود من غلاة المقلدين فصار قراءتها شرعا ودينا بعد أن كان كفرا وزندقة" طبعة مجريط 1916 ص 12 .

وهكذا فتح ابن تومرت باب المغرب والأندلس على مصراعيه لأبي حامد الغزالي وحببه للناس بعدما كانت عداوته قد أفضت إلى إحراق كتبه، ليصبح الغزالي سيدا من أسياد الثقافة المغربية سواء على المستوى الكلامي أو الأصولي أو الصوفي أو الفلسفي؛ فمن الناحية الكلامية كان ابن تومرت السباق لاستلهم الموقف الأشعري في كتابه "أعز ما يطلب"، عندما اعتبر أن العقل "ليس له في الشرع مجال"، وقال بالإيمان بالمتشابهات مع نفي التشبيه والتكييف، أما من الناحية الفلسفية فلم يسلم كل من ابن رشد الحفيد وابن طفيل من قبله من التأثير الكبير الذي خلفه الغزالي فيهما حتى اعتبر ابن رشد أن عمله على أرسطو هو امتداد لما صنعه أبو حامد في مقاصد الفلاسفة ويشيد ابن طفيل بالغزالي باعتباره من ملهمي مشروعه الفلسفي. وسنجد ابن باجة منتقدا أبا حامد في التدبير، والنقد ضرب من التأثير، وإن كانت بعض القرائن توحى بأن أبا بكر بن الصائغ لم يسلم من تأثير حجة الإسلام عليه. أما من حيث الجانب الفقهي فإننا نجد حضور مستصفي أبي حامد في بدايات الحياة العلمية لابن رشد، وهو كتاب اعتبر من أعمدة التفكير الفقهي الأصولي في الإسلام وسيساهم في تشكيل النظر الفقهي الأصولي للشاطبي. ولا ننس هنا ما صنعه أبو حامد في ابن برجان الذي أصبح يدعى بغزالي المغرب مما يبرز أهمية الغزالي كمثال في ثقافة الغرب الإسلامي، ولا شك أن كتب أبي حامد عرفت انتشارا واسعا في الأندلس فاحتفي بها ولقيت في عهد الدولة النصرية،

التي حكمت قرنين ونصف بعد الموحدين والتي عاش الشاطبي في ظلها تحت حكم الغني بالله سنيته السبعين من سنة 720هـ على الأرجح إلى سنة 790هـ، أقول لقيت كتب الغزالي في عهد دولة بني الأحمر عناية كبيرة من علمائها ومفكرها وفقهائها...

2_ حضور الغزالي في الموافقات

يحضر الغزالي في الموافقات إلى جانب كثير من المفكرين الذي جمعوا إلى جانب الرواية الدراية من أمثال الجويني والمازري وابن حزم والمقري وغيرهم ولكن حضور الغزالي ما يناهز الأربعين مرة كان حضورا استثنائيا في كتاب الشاطبي، وهذا الحضور اتخذ ملامح ثلاثة :

— الحضور على مستوى النصوص الغزالية

— والحضور على مستوى الإحالات الغزالية

— والحضور على مستوى الروح الغزالية

وسنقف عند كل ملامح من هذه الملامح نقول فيه قولا موجزا قبل أن

نختم بما نعتبره مساهمة غزالية كبرى في تشكيل المقاصد الشاطبية :

2، 1 الحضور على مستوى النصوص الغزالية

يعج كتاب الموافقات بنصوص غزالية كان لها أكبر الأثر في الفكر الإسلامي على العموم، وقد تنوعت هذه الكتب حسب مجالات معرفية مختلفة، فهناك الكتب الكلامية مثل إجماع العوام والكتب الأصولية مثل كتاب شفاء الغليل والكتب السياسية إن صح هذا التقسيم مثل كتاب المستظهري و الكتب الفلسفية مثل مشكاة الأنوار و الكتب الفلسفية الصوفية مثل جواهر القرآن وكتاب السيرة الفلسفية المنقذ من الضلال وأخيرا الكتاب الأكبر إحياء علوم الدين الذي عرف عنه أنه كتاب في التسوف.... ويستدعي القول على الاستقصاء هاهنا أن نقف عند كل كتاب على حدة ونعرف منزلته في نصوص أبي حامد من جهة ثم

منزلته في الموافقات بخاصة وفي نظرية المقاصد بعامة، لكننا لن نصنع ذلك هاهنا بل نقول في ذلك قولاً مجملاً :

نهل الشاطبي من كتب أبي حامد وجاء بها على مستوى "حجة السلطة"، وإن كان كتاب الإحياء أكثر حظاً في الموافقات من كتبه الأخرى، وهكذا نجد الشاطبي مثلاً يحيل على ما قرره الغزالي في كتاب الإحياء في كتابي الكسب والشكر ويأخذ بهما ص 360 – 361 ثم يحيل على الإحياء في مسألة "الحزم في الأعمال العادية أن يضيفوا إليها قصداً يجدون به أعمالهم في الآخرة" ويطلب الرجوع إلى الكتاب ج1 ص 458 ثم يحيل على الغزالي في الإحياء عند حديثه عن ما هو قاذح في الإخلاص ومدخل للشوب في الأعمال وينقل عنه ويطنل ويختم النقل بقوله : "وله في الإحياء من هذا المعنى مواضع يعرفها من زاوله" ج 2 ص 356 مما يبرز أهمية الإحياء عنده، وعندما يقف الشاطبي على تأويل الصوفية للخطاب القرآني يصرح أنه يقف عند أمر جلل ويقول إن الغزالي " ألم بشيء منه في الإحياء وغيره وهو مزمة قدم لمن لم يعرف مقاصد القوم" ج 2 ص 252. ومن أهم مواضع استئثار الإحياء بالحضور نجده عند حديثي الشاطبي عن الأسباب وبخاصة في المسألة العاشرة حيث يحيل الشاطبي إلى كتابي الكسب والشكر من كتاب الأحياء وينقل عنهما ما يؤكد أهمية الإحياء في صنع الحكمة العلمية الأخلاقية في الموافقات.

والجدير بالذكر أن إحالات الشاطبي إلى الإحياء إحالات لعلم المعاملة الذي هو "علم أحوال القلب" والذي يعتبر العلم به عند الغزالي "هو علم الآخرة" الإحياء ج1 ص 32 خاصة أن الشاطبي تحت تأثير الأحياء ينظر إلى العمل بمستوييه : عمل القلب من جهة وعمل الجوارح من جهة ثانية.

هذا فيما يخص الإحياء أما فيما يخص الكتب الأخرى فنقول :

بعد أن يميز الشاطبي بين الاعتبار القرآني الذي يعتبره اعتباراً صحيحاً والاعتبار الوجودي الذي يعتبره مشكلاً يقول: "وللغزالي في مشكاة الأنوار وفي كتاب الشكر من الإحياء وفي كتاب جواهر القرآن في الاعتبار القرآني وغيره ما يتبين به لهذا الموضوع أمثلة فتأملها هناك" وكأن كتب الغزالي كاشفة لما في الموافقات من قضايا وامتداداً سابقاً له ص 255،

وعند حديثه عن علاقة التأويل بالمتشابه يحيل على كتاب الغزالي المسمى إجماع العوام الذي انتصر فيه لما كان عليه السلف من التأويل ج 3 ص 329، وعند حديثه عن تنقيح المناط يذكر أن الغزالي قسمه في هذا الكتاب إلى أقسام ج 5 ص 20،

وعند حديثه عن أئمة الجور يحيل إلى كتاب "المستظهر" من أجل مراجعة ما قاله الغزالي في هذا الكتاب في "الإمام الذي لم يستجمع شروط الإمامة" ج 2 ص 30، كما يحيل عليه مرة أخرى عندما يتحدث عما يناقض مقصد الشريعة بالنسبة للمقلدين في مذاهب الأئمة والذين ينتقون من هذه المذاهب أطيبها عندهم فلم يبق لهم مرجع إلا اتباع الشهوات في الاختيار، ويعتبر الشاطبي أن القول بالتخيير لا يصح ويحيل على المستظهر.

ويحيل الشاطبي على المنقذ من الضلال وهو السيرة الفكرية للغزالي في موضع انخراط العادات والثقة بها بمجرد الاحتمال الذي يفتح باب السفسطة وجدد العلوم ج 5 ص 402.

ويحيل الشاطبي حين حديثه في كتاب الاجتهاد عن الطعن والتقيح في مساق الرد أو الترجيح إلى بعض كتب الغزالي دون أن يحدد اسم الكتاب وينقل عنه نصاً في الموضوع ويعتبر أن ما قاله الغزالي "هو الحق الذي تشهد له العوائد الجارية" ج 5 ص 289.

وتجدر الإشارة هنا إلى دلالة غياب كتاب المستصفي أبي حامد من الموافقات، فهل كان الشاطبي من وراء هذا الغياب يريد أن يفهمنا أن مجال كتابه ومجال المستصفي يختلفان في النوع وليس في الدرجة فقط أم أنه استغنى بـ "شفاء الغليل" عن المستصفي؟

ذلك سؤال نثيره هاهنا بهذه المناسبة..

إن الوقوف عند كل كتاب على حدة من هذه الكتب وبيان منزلته العملية من فكر أبي حامد ثم دلالات حضوره في نص الشاطبي سيولجنا إلى البنية الفكرية العميقة للموافقات ويوقفنا عند الموجهات الغزالية في فكر فقيه غرناطة في هذا الإطار خاصة أن نصوص أبي حامد تتميز بثروة علمية كبرى سواء على مستوى المضمون أو على مستوى المنهج.

وحتى نلمس أهمية كتب الغزالي في الموافقات نقف في إجمال عند حضور كتاب المستظهري في كتاب المقاصد من الموافقات :

فعند حديث الشاطبي عن الضروريات والحاجيات والتحسينيات وتأسيس القول فيها يتحدث عن التتمات والمكملات لها ثم يشترط لها شرطا وهو "ألا يعود اعتبارها على الأصل بإبطال" وإلا "لا يصح اشتراطها عند ذلك" ثم يقدم الشاطبي أمثلة على الجهاد منها الجهاد مع ولاية الجور والصلاة خلف الولاية السوء ليحيل بعد ذلك على "كتاب المستظهري" للغزالي ويدعو إلى قراءته وتأمله وخاصة فيما أورده الغزالي عن "الإمام الذي لم يستجمع شروط الإمامة" ويحمل قول الغزالي هذا على نظائره ، فكأن الشاطبي وهو ينتصر لأبي حامد يعتبر قوله في باب الكليات التي تحكم على الجزئيات ص 26-30

لقد شكلت مضامين كتب أبي حامد أول ما دخلت إلى المغرب صدمة كبرى للفقهاء لما تحويه من بضاعة علمية لم تألفها أذواقهم حتى كان ما كان من إحراق الكتاب على عهد المرابطين، لكن أهم ما نفحته كتب أبي حامد

لقارئها هو المنهج الذي كتبت به، يتجلى ذلك أكثر في تنصيبها لغير ما مرة على أهمية المنهج في التأليف، وهذه العناية الكبرى بالمنهج لا بد أن الغزالي استفادها من اهتمامه الكبير بالمنطق إلى الحد الذي نزع فيه العدالة العلمية عن الجاهل بمعيار العلم كما يعبر عن ذلك صراحة في المستصفى. بل إن مطالعة أبا حامد للكتب الفلسفية وخاصة نصوص الفارابي وابن سينا أضفيا على كتبه هذه الرونق العلمي في الترتيب والتصنيف وهو ما منحه الشفوف على معاصريه في الكتابة.

2، 2- الحضور على مستوى الإحالات الغزالية

لم يحضر الغزالي في الموافقات فقط من خلال كتبه بل حضر، وهذا هو الأهم، من خلال مواقف العلمية سواء كانت عند الشاطبي حجة سلطة أو كانت في معرض المناقشة وقد أحصينا موضعا كان حضور الغزالي فيه حضورا مدعما للشاطبي أو كان حضورا مغنيا للنقاش والحوار حول المسألة المطروحة وفضلا عن المثال الذي قدمناه آنفا عن حضور كتاب المستظهري نقف عند أمثلة لنصوص؛

يحضر الغزالي كثيرا في الموافقات كأصل يرجع إليه لمعايرة القضايا الشرعية فعندما يتحدث الشاطبي مثلا عن أن المداومة على المباح قد تصيره صغيرة يعتبر هذا أصلا غزاليا، وعندما يتحدث عن الممنوعات واختلاف مراتبها يستشهد بنص لأبي حامد من الإحياء فيقول: "وقد قال الغزالي قلما يتصور الهجوم على كبيرة بغتة، من غير سوابق ولواحق من جهة الصغائر، قال: ولو تصورت كبيرة وحدها بغتة ولم يتفق عوده إليها ربما كان العفو إليها أرجى من صغيرة واضب عليها عمره" الموافقات ص216، وعندما يتحدث عن أهمية تخليص الأعمال من شوائب الحظوظ يقول: "وهو معنى بينه أهله كالغزالي وغيره" ج1 ص311، وهكذا يصنع بالغزالي في كثير من مواضع في

الموافقات، لكن الشاطبي لا يتردد في الوقوف وقفات نقدية مع الغزالي كما نجده يصنع عندما ينتقد ما ذهب إليه الغزالي من أن المداومة تجري مجرى الفلتات وأنها لا تقدر في العدالة فيرد عليه الشاطبي انطلاقاً من اختلاف الحكم ما بين الجزئي والكلي ويقبل قول الغزالي فقط لمعارض راجح خارج عن القاعدة وهو: ندرة العدالة وتعدّر الشهادة ص 220 وهو ما يدل دلالة قوية على أنه رغم حب الفقيه الغرناطي لحجة الإسلام فإن حبه للحق أكد وأسبق. وللکلام تفصيل كبير هاهنا نعرض عنه لضيق المقام..

2، 3 - الحضور على مستوى الروح الغزالية

إذا كان الحكيم الترمذي أسس القول بالتعليل في الشريعة، الذي هو "روح علم المقاصد" مكسراً بذلك البنية العقلية التقليدية التي ترى العبادات غير معقولة المعنى، فإن الغزالي جعل عمدة كتابه المنحول القول بالتعليل، فضلاً عن ذلك فإن فكرة المقاصد قد تجلت عند الغزالي في اعتناؤه بمسلك المناسبة في نفس الكتاب، ففي الحديث عن المناسب وحقيقته وأقسامه ومراتبه توجد الإرهاصات الكبرى لعلم المقاصد الذي سيوف يستوي على سوقه عند الشاطبي، إن حرص الشاطبي في كتابه على البحث عن "باطن الأمور وأسرار العلم" يضعه في الخط العريض الذي تحرك فيه الغزالي إلى درجة أنه يمكن اعتبار الموافقات استمراراً واستئنافاً لمشروع أبي حامد خاصة في كتابه إحياء علوم الدين حيث كان الغزالي يجار من فقهاء عصره الذين ضيعوا معنى الفقه وأفقدوه روحه فكتب الإحياء ليعيد الروح إلى الفقه، والفضيلة الأخلاقية العملية للفقيه وكذا صنع الشاطبي الذي ظل يجار من الاختلاف الواقع فيه أهل زمانه في فهم الشريعة فكتب نصه ليجمع الناس حول شريعة لها كفايتها البرهانية وبعدها التربوي القائم على فعلي التعبد والتخلق، لقد عمل الشاطبي على تصحيح مفهوم العلم بأن جعله كلياً وربطه بالتعبد كما كان الغزالي حريصاً

على تصحيح مفهوم الفقه وربطه بالتخلق والاتفات إلى أسرار الشريعة الداعية إلى الفضيلة الخلقية،

3 - مساهمة الغزالي في تشكيل علم المقاصد عند الشاطبي

كان للتكوين المتعدد لحجة الإسلام أثره الكبير في لفت الانتباه إلى قضية أساسية وهي أنه كلما تكاملت المعارف عند مفكر نبيه كلما كان إبداعه أكبر؛ فالغزالي كما صرح بذلك ابن رشد كان فقيها مع الفقهاء متكلماً مع المتكلمين صوفياً مع الصوفية فيلسوفاً مع الفلاسفة يأخذ من كل فن أحسنه وأجوده، وهو إن كان يملك عقلية نقدية كبرى في الرد والمعارضة فإنه لم يكن يقتحم مجالاً بالنقد إلا بعد معرفة المجال المعرفي الذي يروم نقده، كما صنع في مقاصد الفلاسفة وكما صنع في المستظهري على سبيل المثال، ولعل الشاطبي بجهة ما كان قريباً من هذا المثال فلم يكن يدع علماً من العلوم إلا ويقتحمه؛ فاقترح الفقه والأصول والكلام وخاض في التصوف ودرس الفلسفة وكان معجباً بالفارابي، كما توجب بذلك لفظة في "افادات والإنشادات"، مما كون لديه عقلية علمية تركيبية استطاعت أن تلم عناصر مشتتة في حقل الثقافة العربية الإسلامية لتصنع منها علماً جديداً سيعرف بـ "علم مقاصد الشريعة"، فضلاً عن أنه كان يتصور المسألة التي يريد أن يعالجها قبل أن يحكم عليها، ومن هنا كانت مراسلاته الفريدة التي تبادلها مع فقهاء زمانه وشيوخهم حول بعض القضايا التي كانت تهمه، وتطرح إشكالات، ويريد أن يعرف أجوبة غيره عنها قبل أن يقول فيها قوله، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره قاعدة ذهبية ثمينة استعملها الرجلان في نخل الثقافة الإسلامية والإبداع العلمي.

لكن لعل أهم ما قدمه الغزالي للشاطبي هو الدليل على أن التظهير يسد العمل، ذلك ما نلمسه بقوة في الموافقات فالرجل ينظر من خلال أدوات علمية مختلفة استقاهما من مختلف ميادين الثقافة الإسلامية التي كرع منها حجة

الإسلام، وليس للرجل اعتراض على النظر لكن له اعتراض كبير على كل نظر لم يؤد إلى عمل، إننا نتحدث عن إبداع الشاطبي وتنظيره الكبير لمقاصد الشريعة في الموافقات، وهو الأمر الذي ينم عن عقلية كبرى استطاعت أن تجمع شتات عناصر متفرقة في أجزاء الثقافة الإسلامية الفقهية والأصولية والكلامية والفلسفية ويصنع منها علما نظريا ذا منطق أخلاقي عملي؛ لقد عاب الغزالي في الإحياء غياب الأخلاق عند الفقهاء وصرح ابن رشد في فصل المقال أن كثيرا من الفقهاء تغيب عندهم الفضيلة العملية رغم أن الفقه يقتضيها، واعتبر في "بداية المجتهد" مكارم الخلاق أساس الفقه، وها هنا نجد الشاطبي يذهب في تنظيره المقاصدي إلى درجة جعل الجانب الأخلاقي العملي عنصرا من بنية نظريته لا تقوم بدونه مستلهما في ذلك إلى حد كبير التراث الأخلاقي - العملي الإسلامي، وبخاصة إحياء علوم الدين.

نعم لقد خالف الشاطبي الغزالي في بعض الأمور لكن ذلك لم يمنع تأثره به على مستوى الصناعة وعلى مستوى الرؤية فقد رفض الشافعية الاستحسان والمصلحة وقال الغزالي متابعا هذا المنزع من استصلاح فقد شرع، فضلا عن أن تطرق الغزالي للمصلحة والمقاصد كان بكيفية عرضية ضمن مباحث أخرى أهمها مبحثا المناسبة والاستصلاح، فعند الحديث عن المناسب ودرجاته يتم الحديث عن المصلحة والمقاصد أما مبحث الاستصلاح فهو مبحث موهوم عند الغزالي في حين أنه عمدة قول الشاطبي، ومن هنا فإذا كان الغزالي قد أبدع في المستصفي من الناحية الفنية فإن الشاطبي جدد على صعيد الهيكلة وعلى صعيد المضامين.

على الصعيد الأول نجد أن الشاطبي مجدد بارز في أصول الفقه حيث نجده قسم الموافقات خمسة أقسام منها قسم خاص بالمقاصد وهو التجديد الأكبر الذي جاء به الشاطبي أما على المستوى الثاني فقد تجاوز الشاطبي كثيرا أبا

حامد وبخاصة على مستوى انتصاره للمصلحة وتأصيله لها والانتقال في طرق الاستنباط من القول إن النصوص بألفاظها إلى القول إن النصوص بمقاصدها، فأصبح تفسير النص لا يتم إلا بجانب نصوص أخرى وهو ما أحدث نقلة نوعية في الأصول فضلا عن إفراده بمبحث المقاصد الذي جاء عرضا عند الغزالي ببحت منفرد. فإذا كان الغزالي قد تحدث في المستصفى عن مقاصد الشرع الخمسة وهي الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وأكد أن كل ما يحفظ هذه الأصول الخمسة هو مصلحة وما يفوتها هو مفسدة مصنفا المصالح إلى ضروريات وحاجيات وتحسينيات، فإن الشاطبي سينقل النظر إلى مستويين الأول عندما سيقدر "أن الشارع وضع الشريعة على اعتبار المصالح باتفاق" مؤكدا أن "المصالح المعتبرة هي الكليات" ج 1 ص 221 والثاني أنه نظر لعلم المقاصد في إطار نظرية متكاملة من حيث موضوعها ومفاهيمها ومنهجها وهو ما لم يصنعه أحد من قبل.

قد يقول قائل ولم الغزالي بالضبط؟ أقول لأن هذا الرجل قدم المثال الأكبر كيف تخدم المعرفة العقلية والنقلية والذوقية الإبداع في الشريعة، والعجيب أن في عصر الشاطبي كان هناك رجل في المشرق يصنع كصنيعه تقريبا وهو ابن تيمية صاحب نظر مقاصدي خاص وقد كان ابن تيمية من قراء أبي حامد الغزالي ويقدره وله دراية بمتنه وللأمر دلالاته الكبيرة هاهنا بلا شك..

خاتمة

سنسارع إلى ختم عرضنا هذا بسؤال : ماذا يقرأ الفقيه؟
لم يكن الشاطبي قارئاً مقلاً ولا قارئاً ذا بعد واحد، لقد تحرر الشاطبي من التقليد وأنشأ علماً يترقى به الطالب في علوم الشريعة يفارق به التقليد إلى فجاج الاستبصار وقد كان ذلك نتيجة قراءة الشاطبي الكثيرة المتنوعة ومن جملة

ما قرأ فقيهما نصوص الفارابي كما صرح في الإفادات والإشادات، ويصرح الشاطبي أنه تعلم من كتبه الشروط التي يجب أن تكون للعالم حتى يسمى عالما والذي يقرأ الفارابي لابد أن يخرج بعقلية مختلفة عن العقلية السائدة في العصر، وهو معطى آخر يعضد التناغم الذي يوجد بين عقلية حجة الإسلام وعقلية الفقيه الغرناطي.

حقا إن الشاطبي انتقد فلسفة عصره وانتقد موقف الفلاسفة من كثير من القضايا وبخاصة قضية تحكيم العقل فصرح بأنه "لا يجوز تحكيم العقول في الأحكام الشرعية" ولم يرض عما صرح به ابن رشد في فصل المقال من أن حقيقة الفلسفة النظر في الموجودات على الإطلاق من حيث تدل على صانعها فانتقده على أساس أن "الفلسفة على فرض أنها جائزة الطلب صعبة المأخذ وعرة المسلك بعيدة الملتمس"، ج 1 ص 55 و ص 65، والشاطبي رغم موقفه هذا ظل أمينا لفعل التفلسف كما قرره الفلاسفة بمنهجه الإشكالي ومفاهيمه ومنهجه الحجاجي القوي بلويناته المختلفة. ولعل هذا العطاء الفلسفي هو الذي جعل الشاطبي يقرأ كل نصوص الغزالي فلم تكن قراءة الشاطبي لنصوص الغزالي قراءة انتقائية وإلا ما كان ليقرأ كتابه "مشكاة الأنوار" الذي هو كتاب فلسفي على رأي الفلاسفة كما لاحظ ذلك بحق ابن رشد وفيه مخالفات خطيرة كما لاحظ ذلك ابن طفيل ومع ذلك يقرأه ويذكره، إن انكباب الشاطبي على نصوص الغزالي كان عميقا وهو يبدو أنه لم يذكر كل ما قرأ منها، فقد قرأ الشاطبي التهافت دون أن يذكره كما يظهر ذلك من حذو الشاطبي حذو الغزالي في محاكمة الأقاويل محاكمة منطقية عندما يقول مثلا " وهذه الأجوبة أكثرها جدلي" ج 1 ص 183 يجعلنا نعجب لسعة أفق الشاطبي وتسامحه الفكري الكبير ويجعلنا نعيد طرح سؤالنا: أليس ما صنعه الشاطبي في الموافقات نظير ما صنعه الغزالي في الإحياء أي أن الشاطبي في الموافقات عمل على إتمام ما

بدأه الغزالي في الإحياء فأحيا علوم الشريعة بإعادة الروح إليها ببيان مقاصد الأعمال على غرار ما صنع الغزالي الذي ألبس الفقيه ثياب أهل الباطن وانتصر لعلمي المعاملة و المكاشفة، لقد كان كلّ منهما مصلحا دينيا بهذين العاملين، فهل يمكن اعتبار مفهوم "السر" قاسما مشتركا بين الغزالي والشاطبي مع فرق أن تحرر الشاطبي من سلطة النص للبحث عن السر أبقاه داخل النص من خلال منهج الاستقراء بخلاف الصوفية الذين تحرروا من سلطة النص للبحث عن السر باختراق النص، فهل يمكن بهذه الجهة، مع ذلك، ربط مقاصد الشريعة بالتصوف الذي وعد الشاطبي في كتابه الاعتصام مرتين أن يكتب فيه كتابا يلخص فيه مذهب القوم وينتصر له؟ نعتقد أن الأمر يطرح إشكالات علمية قد تتاح فرصة أخرى لتفصيل القول في بعضها.